تقليص خدمات

وكالة الأونروا

وأثره على اللاجئين الفلسطينيين

EURO-MEDITERRANEAN
Human Rights Monitor

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

آذار/مارس 2018

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

آذار/مارس 2018

مقدمة

منذ تأسيسها عام 1949، بناء على القرار رقم 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، أوكلت إلى «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - الأونروا» مهمة مساعدة وحماية اللاجئين الفلسطينيين في خمس مناطق، هي لبنان والأردن وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة، ويبلغ عدد هؤلاء في الوقت الحالي، أي بعد قرابة 70 عاماً على تأسيس الأونروا، ما يزيد على 5 ملايين لاجئ فلسطيني.

وقد تمثلت مهمة الأونروا منذ ذلك الحين في تقديم العون والمساعدة للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك تزويدهم بخدمات التعليم، والرعاية الصحية، والإغاثة والخدمات الاجتماعية، وتحسين وضع المخيمات التي يسكنون بها، حتى إيجاد حل عادل لقضيتهم، وفق القرار 194 للجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي يقضي بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى المناطق التي هُجّروا منها ودفع تعويضات عن ممتلكات أولئك الذين يقررون عدم العودة.

ولا تتوقف أهمية عمل الأونروا بالنسبة للاجئين الفلسطينيين على أنها الوكالة الأممية المتخصصة بتقديم الخدمات لهم في رحلة لجوئهم الممتدة لعشرات السنين فقط، بل في رمزية مسؤولية الأمم المتحدة عن استمرار حالة لجوئهم ذاتها، والتي نجمت بالأساس إثر قيام دولة إسرائيل بناء على قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1947.

وعلى الرغم من أن الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين هي خدمات إغاثية وإجتماعية، إلا أن هذه الخدمات باتت مهددة مؤخراً، خصوصاً مع الدعوات الإسرائيلية إلى وقف عمل الأونروا تمهيداً لإنهاء ملف اللاجئين الفلسطينيين، ثم إعلان مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة «نيكي هايلي»، في 21 كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي، عن عزم بلادها «وقف مساهمتها المالية للأونروا إذا لم يعد الفلسطينيون لطاولة المفاوضات مع إسرائيل»، واتخاذ الإدارة الأمريكية خطوات فعلية تمثلت في تخفيض مقدار الدعم المادي المقدم للأونروا مقارنة بالسنوات الماضية.

وفي أعقاب ذلك، نشرت وكالة الأونروا بياناً على موقعها الإلكتروني ذكرت فيه أنها تمر بأخطر ضائقة مالية في تاريخها، وأنها اضطرت لاتخاذ عدة تدابير من أجل الحفاظ على الأموال المتوفرة لديها لتقديمها في القطاعات الأساسية إلى حين التوصل إلى حل يساهم بخروج الأونروا من ضائقتها المالية.

وعلى الرغم من تعهد الأونروا على لسان المفوض العام لها «بيير كرينبول» باستمرار تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، غير أن الضائقة المالية التي تعاني منها وتقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ خطوات جدية ملموسة لدعمها بدأت تأخذ تأثيراً عمليا، ومؤخراً، رصد فريق المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بدء الأونروا باتخاذ خطوات فعلية نحو تقليص الخدمات المقدمة للاجئين، وتحجيم أعداد الموظفين العاملين في الوكالة.

وعليه، يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تتأثر سلباً بقرار الأونروا تقليص المساعدات تحت ضغط الواقع المالي الذي تعيشه الوكالة، ويرصد التقرير بعض الخطوات التي بدأت الوكالة بأخذها فعلياً، ولا سيما في الأردن ولبنان وقطاع غزة، بالإضافة إلى عرض البعد القانوني المتعلق بمسؤلية الأمم المتحدة تجاه اللاجئين الفلسطينيين. ومن خلال ذلك كله، يسعى التقرير إلى مخاطبة المجتمع الدولي، ولا سيما الدول ذات الاقتصاد القوي، إلى تقديم الدعم الكافي للوكالة للقيام بواجباتها، والتحذير من خطورة الدعوات لإنهاء عملها، سواء على الواقع الميداني للاجئين الفلسطينيين، أو لناحية المسؤولية التاريخية للأمم المتحدة تجاه مأساتهم المستمرة.

خلفية

أُسِّست وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا» في 8 كانون الأول/ديسمبر عام 1949، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302، كوكالة أممية متخصصة في تقديم المساعدات للفلسطينيين الذين هُجّروا من أراضيهم عقب الحرب العربية الإسرائيلية وقيام دولة إسرائيل عام 1948، والتي نزح على إثرها الآلاف من الفلسطينيين.

وقد بدأت الوكالة فعلياً بتقديم خدماتها في مايو/أيار عام 1950 في 5 مناطق، هي لبنان والأردن وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة، وبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها حينها قرابة 750 ألف لاجئ.

ومنذ تأسيسها اعتمدت الأونروا في تمويلها على التبرعات الطوعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية الممول الأكبر للأونروا، بواقع 40% من موازنة الأونروا سنوياً، حيث تقدم لها نحو 370 مليون دولار. في حين تأتي دول الاتحاد الأوروبي كثاني أكبر ممول للوكالة، وهي تساهم تقريبا بنصف ما تساهم به الولايات المتحدة الأمريكية. فيما تساهم باقي الدول الأخرى بمبالغ جزئية في دعم ميزانية الوكالة، والتي تبلغ ما يزيد عن 800 مليون دولار سنوياً.

مؤخراً، تصاعدت الدعوات لإنهاء عمل وكالة الأونروا، لا سيما من قبل الحكومة الإسرائيلية، حيث قال رئيس وزرائها «بنيامين نتنياهو» في اجتماع حكومته يوم 7 كانون الثاني/يناير 2018 إن عمل الأونروا يجب أن يتوقف، وأعرب عن تأييده لتقليص التمويل الأمريكي للوكالة. وفي 16 كانون الثاني/يناير أعلنت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية «هيذر نويرت» عن تجميد بلادها مبلغ 65 مليون دولار من مساعدتها للأونروا، فيما ذكرت تسريبات صحفية أن إدارة الرئيس الأمريكي ترامب تدرس قطع مبلغ 180 مليون دولار من مساهمتها في ميزانية الأونروا. كما امتد التقليص الأمريكي ليشمل المساعدات الغذائية، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تعليقها المساعدات الغذائية المقدمة للاجئين الفلسطينيين والمقدرة بمبلغ 45 مليون دولار.

وإثر ذلك، أطلقت الأونروا حملة عالمية لجمع التبرعات، تهدف لجمع 500 مليون دولار، كما قامت بإطلاق مناشدة من أجل برامجها الطارئة بمبلغ 800 مليون دولار، ستذهب لتقديم الخدمات الملحة للاجئين الفلسطينيين في سوريا والأراضي الفلسطينية، وحوالي 50,000 لاجئا فلسطينياً من سوريا كانوا قد لجؤوا إلى لبنان والأردن خلال السنوات السبع الماضية إثر الأزمة السورية.

ويُنظر إلى الدعوات لإنهاء الأونروا أو تقليص مساعداتها بخطورة شديدة، كون الهدف الذي أسست على أساسه ما زال قائماً، حيث ما تزال حالة اللجوء الفلسطيني الأطول وربما الأكبر في العالم، ولا يزال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 والقاضي بعودتهم إلى ديارهم أو دفع التعويض لهم لم ينفَّذ بعد، ولا زال هؤلاء اللاجئون بحاجة ماسة إلى المساعدات التي تقدم لهم حيث يعتبرون من أكثر الفئات عوزاً في كافة أماكن تواجدهم.

الأونروا بالأرقام

تقليص خدمات الأونروا أو إنهاء عملها يعني

حرمان	5.869.733	لاجئاً فلسطينياً مسجلاً لدى الأونروا من الخدمات الأساسية
حرمان	525،000	طالب وطالبة من حقهم في التعليم
إغلاق	702	مدرسة تابعة للأونروا
إغلاق	143	عيادة تقدم الرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين
التأثير على	58	مخيماً وإضعاف بنيتها التحتية
إنهاء عمل	30.000	هم موظفو الأونروا الدائمين

في دائرة الخطر: الأونروا بدأت فعلياً بتقليص خدماتها

سجل المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بدء الأونروا باتخاذ خطوات فعلية تجاه تقليص الخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملها. وقام فريق الأورومتوسطي إثر ذاك بجمع عدد من الشهادات لتتبّع التقليص الحاصل في خدمات الأونروا منذ بادية العام الجاري، ولا سيما في الأردن ولبنان وقطاع غزة. السطور القادمة ترصد بعض هذه التقليصات.

أولاً: الأردن

تضم الأردن أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين، حيث يتجاوز عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الأردن 2.286.643 لاجئاً مسجلاً، يتوزعون على عشرة مخيمات رسمية وثلاثة غير رسمية.

وقد بدأت وكالة الأونروا في الأردن باتخاذ خطوات ملموسة لتقليص خدماتها، ومن ذلك قيامها بإنهاء خدمات 100 موظف من العاملين لديها بسبب الأزمة المالية التي تعصف بها، حيث قررت إنهاء خدمات عاملين في مجال النظافة وأذَنة مدارس وعيادات، ممن يعملون لديها بنظام المياومة، مع عدم السماح بتعيين بدلاء بالمياومة.

كما علقت الأونروا الاعتماد المالي في الموازنة العامة لأي خدمات أو أنشطة جديدة، فضلا عن تعليقها الالتزام بورش العمل والتدريبات التي كانت تعقدها عادةً.

وبحسب شهادات جمعها فريق الأورومتوسطي في الأردن، قامت الأونروا، على سبيل المثال، بتقليص عدد عمال النظافة الذين كانوا يعملون في مخيم حطين للاجئين الفلسطينيين من 48 عامل نظافة، إلى 32 عامل، يخدمون قرابة 100 ألف شخص في المخيم، الأمر الذي أدى إلى مشكلة عملية في جمع النفايات ونظافة المخيم بشكل عام .

وقامت الأونروا في الأردن بإيقاف جميع عمال المياومة في المراكز الصحية والمدارس التابعة للأونروا، كما أوقفت بعض المعلمين في مدارس الأونروا لمدة شهر أو شهرين، وأعادتهم مع بداية الفصل الدراسي الجديد في بداية شباط/فبراير.

وكان هناك قسم مستحدث أنشأته الأونروا لغوث اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى الأردن، ويجري توظيف العاملين به وفقاً لعقود قصيرة مدتها 3 أشهر فقط، ثم تجدَّد، ومؤخراً، تم إبلاغ أربع موظفات ضمن هذا القسم بإنهاء عملهم مع نهاية شهر آذار/مارس الجاري، فيما يقول موظفون يتبعون للأونروا في الأردن أن الإدارة تتوجه إلى إلغاء هذا القسم بشكل كامل وإنهاء خدمات كافة موظفيه، وعددهم 24 موظفاً.

اما فيما يتعلق بتقليص المساعدات النقدية التي تقدمها الأونروا للاجئين في الأردن، فيقول لاجئون التقاهم فريق الأورومتوسطي إن المعونات الاجتماعية النقدية تصرف عادةً أربع مرات في السنة، في الأشهر (كانون الثاني، ونيسان، وتموز، وتشرين الأول). غير أن الدفعة النقدية الأخيرة، والتي كان يفترض أن تُصرف في 15 كانون الثاني/يناير، لم تُصرف حتى الآن، أي بعد مرور قرابة شهرين.

وعلى المستوى التعليمي، م تقم الأونروا بإغلاق أي من مراكزها التعليمية أو المدارس التي تتبع لها في الأردن، وعددها 171 مدرسة، ومركزين للتدريب المهني، وكلية للعلوم التربية، ولكنها بدأت بإجراءات لتقليص القرطاسية وبعض اللوازم التي كانت المدارس تزوَّد بها عادة .كما ألغت الأونروا الميزانية التي كانت مخصصة للطوارئ (كحالات الحريق أو تلف الأثاث أو التمديدات الصحية) .

تقليص خدمات الأونروا أو إنهاء عملها في الأردن يعني

حرمان	قرابة 2.3 مليون	لاجئاً فلسطينياً مسجلاً من الخدمات الأساسية
حرمان	17 ألف	لاجئ فلسطيني مهجر من سوريا في لبنان من الخدمات الأساسية
حرمان	125 ألف	طالب وطالبة من حقهم في التعليم
إغلاق	171	مدرسة تابعة للأونروا
إغلاق	25	عيادة تقدم الرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين
التأثير على	10	مخيمات وإضعاف بنيتها التحتية
إنهاء عمل	6647	هم موظفو الأونروا الدائمين

ثانياً: لبنان

أما في لبنان، فقد بدأت الأونروا باتخاذ بعض الخطوات الفعلية تجاه تقليص خدماتها كذلك. فعلى صعيد قطاع التعليم، قامت الأونروا بإحالة 105 معلماً لديها في لبنان إلى التقاعد، وذلك قبل انتهاء مدة خدمتهم، ولم تقم بأية عملية توظيف بدلاً من أولئك الموظفين، إضافة لإيقاف كافة المعلمين الذين يعملون بنظام المياومة.

وعلى صعيد البنى التحتية الخاصة بالتعليم وتسيير الخدمات، قامت وكالة الأونروا بتقليل كميات الوقود المرسلة للمدارس، إضافة لإلغاء عقود الإيجار لمباني المؤسسات التعليمية، وهو ما يعني إمكان إغلاق العديد من المدارس في لبنان، والذي بدوره سيؤدي إلى حرمان أكثر من 37 ألف تلميذ وتلميذة من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان من حقهم في الحصول على الخدمات التعليمية، وامتنعت الأونروا عن شراء أي كتب جديدة للسنة الدراسية لعام 2018/2019.

أما فيما يتعلق بالخدمات الطبية، فقررت الأونروا تقليص المبالغ المخصصة لبرنامج الرعاية الصحية في لبنان، حيث قامت بإنهاء عقود العديد من الأطباء، ما قد يعني توقف 27 عيادة طبية عن تقديم خدماتها المعهودة للاجئين، و قامت الأونروا بإلغاء عقود الرعاية التخصصية لمرضى القلب والعيون والسكري والغدد، ما يعني أن المرضى بهذه الأمراض لن يعود بإمكانهم الحصول على خدمات العلاج إلا على حسابهم الشخصي، إضافة إلى قرار إلغاء العديد من العمليات الطبية مع نهاية شهر مارس/آذار الحالي، كعمليات الأنف والولادة الطبيعية. وقررت الأونروا كذلك إيقاف الموظفين من عمال الصحة الذين يعملون بنظام المياومة، مع عدم تعيين بديل عن الموظفين الذين تم إنهاء عقودهم.

وكان ما يزيد على 32 ألف لاجئ فلسطيني من سوريا نزح إلى لبنان بسبب النزاع الدائر في سوريا، ويعاني هؤلاء من حياة قاسية وصعبة في لبنان بسبب افتقار معظمهم للإقامة القانونية، حيث تضيق السلطات اللبنانية من إمكانية منحهم حق اللجوء أو الإقامة في لبنان، وهو ما يبقيهم في حاجة مستمرة للمعونات المقدمة من وكالة الأونروا لتأمين احتياجاتهم الأساسية.

تقليص خدمات الأونروا أو إنهاء عملها في لبنان يعني

حرمان	532 ألف	لاجئاً فلسطينياً مسجلاً من الخدمات الأساسية
حرمان	32.5 ألف	لاجئ فلسطيني مهجر من سوريا في لبنان من الخدمات الأساسية
حرمان	37 ألف	طالب وطالبة من حقهم في التعليم
إغلاق	67	مدرسة تابعة للأونروا
إغلاق	27	عيادة تقدم الرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين
التأثير على	12	مخيماً وإضعاف بنيتها التحتية
إنهاء عمل	3100	هم موظفو الأونروا الدائمين

ثالثاً: فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)

وتشهد الأراضي الفلسطينية الثقل الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين، سواء من الناحية العددية، أو من ناحية البرامج والخدمات التي يحتاجونها، حيث تعد هذه الفئة الأكثر ضعفاً من فئات اللاجئين الفلسطينيين كونها تعيش تحت الحالة اليومية للاحتلال الإسرائيلي.

ويبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الضفة الغربية، وفقاً لإحصاءات العام 2017، 997.173 لاجئاً مسجلاً، يتوزعون على 19 مخيماً، فيما تضم الضفة الغربية 96 مدرسة تابعة للأونروا يتوزع عليها ما يزيد على 51 ألف طالب وطالبة. أما في قطاع غزة، فيبلغ عدد اللاجئين المسجلين 1.435.616، يتوزعون على 8 مخيمات، فيما يضم قطاع غزة 267 مدرسة تابعة للأونروا، يتوزع عليها، وفق تقديرات الأونروا للعام 2018، 271.900 طالباً وطالبة.

وفي النداء الطارئ الذي أطلقته الأونروا للعام 2018، ذكرت أنها بحاجة إلى ما يزيد على 398 مليون دولار أمريكي لتغطية عملياتها في الأراضي الفلسطينية. وإذا ما استمر تقاعس المجتمع الدولي عن أداء دور حقيقي وفعال لدعم الأونروا، فإن هذا المبلغ لا يبدو سهل المنال. ففي سنة 2017، وفيما احتاجت الأونروا ل 402 مليون دولار أمريكي لتقديم خدماتها في فلسطين، لم يتم التعهد حتى بداية تشرين الثاني/نوفمبر سوى بمبلغ 138 مليون دولار فقط، أي حوالي 34.3% من المبلغ المطلوب.

ولعل من المهم هنا، أن نمر على بعض الإحصائيات الهامة والتي تتعلق بحالة العوز التي يمر بها اللاجئون الفلسطينيون في فلسطين وضرورة الخدمات التي تقدمها الأونروا لأجل استمرار حياتهم بالحد الأدنى المطلوب.

في قطاع غزة

- **41%** من اللاجئين الفلسطينيين يفتقدون للأمن الغذائي.
- **924 ألف** لاجئ فلسطيني يعتمد على المساعدات الغذائية الطارئة من الأونروا
- **526.856** لاجئاً يعيش تحت خط الفقر.
- **47.2%** معدل البطالة بين اللاجئين.

في الضفة الغربية

- **34%** من اللاجئين الفلسطينيين الذين يقيمون في المخيمات يفتقدون للأمن الغذائي
- **255** ألف لاجئ فلسطيني يعتمد على المساعدات الغذائية الطارئة من الأونروا
- **22.7%** معدل البطالة بين اللاجئين

وفي قطاع غزة، ظلت عملية إعادة الإعمار للبيوت التي تهدمت إثر الحرب الإسرائيلية على القطاع عام 2014 تسير ببطء، حيث ما يزال هناك 4400 مسكن يعود للاجئين الفلسطينيين بحاجة إلى إعادة إعمار، فيما إن 2000 مسكن آخر تحتاج إلى ترميمات جوهرية، فضلاً عن 47.000 مسكن آخر بحاجة إلى ترميمات بسيطة.

ورغم حالة العوز تلك، بدأت الأونروا باتخاذ عدة خطوات اتجاه تقليص خدماتها في الأراضي الفلسطينية. وعلى الرغم من أن تلك التقليصات لم تلامس الخدمات المقدمة للاجئين في الأراضي الفلسطينية بعد، إلا أنها لامست موظفي الأونروا من ناحية، بما سيؤدي إلى التأثير على الخدمات المقدمة للاجئين، ومن ناحية ثانية، لوح أكثر من مسؤول في الأونروا باحتمال أن تطال هذه التقليصات الخدمات المقدمة، ومن ذلك عدم القدرة على شراء المواد الغذائية الضرورية للربع الثاني من هذا العام، وإيقاف بعض البرامج الإغاثية، وإيقاف شراء البضائع إلا للضرورة القصوى.

أما على مستوى موظفي الأونروا، قامت الوكالة بإخطار أكثر من 400 معلم بتوجهها لإنهاء عقودهم، وفيما كان معظمهم تحت التثبيت الرسمي في الوظيفة، قامت الأونروا بتحويل عقودهم إلى عقود يومية، في خطوة قد يتبعها إنهاء تلك العقود، وفي حال حصل ذلك، فإن أثره لا يتوقف فقط على الخدمات التعليمية التي يقدمها هؤلاء، بل على الأسر التي ينتمون لها، والتي بالكاد تستطيع العيش من الراتب الممنوح لأبنائها ضمن ظروف معيشية صعبة ومعدلات فقر من بين الأعلى في العالم.

«أمجد الريفي»، أحد موظفي الأونروا في قطاع غزة ويعمل مهندسًا في قسم البنى التحتية في مخيمات اللاجئين، قال في مقابلة أجراها معه فريق المرصد الأورومتوسطي: «قامت إدارة الأونروا بتاريخ 25/02/2018 بإبلاغي أنا و97 من زملائي بعدم رغبتها في تجديد عقودنا، على الرغم من كوننا على رأس عملنا منذ سبع سنوات. ورغم اقتراب موعد تثبيتنا بشكل رسمي كموظفين لدى وكالة الغوث، اتخذت الوكالة فجأة قرارها بإنهاء عقد 50 مهندساً يعملون لديها بتاريخ 7 آذار/مارس من هذا العام، على أن يتم الاستغناء عن خدمات 97 موظفًا لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين بحلول نهاية هذا الشهر، بحجة عدم وجود تغطية مالية لهم».

أما **«أحمد عجور»**، وهو أحد المهندسين الذين يعملون في الأونروا في قطاع غزة وطالهم قرار إنهاء عقودهم، فقال في إفادته للأورومتوسطي أن الإدارة كانت وعدتهم العام الماضي بتثبيت كل من تخطت فترة عمله مع الأونروا الأربع سنوات، وفيما عمل وزملاؤه مع الأونروا لأكثر من سبع سنوات، فوجؤوا الآن بالتلويح بتسريحهم من عملهم.

وقال **«عجور»** إن التقليصات طالت حتى العاملين المثبتين منذ سنوات طويلة، حيث جرت إحالة مهندسين يعملون في الأونروا منذ أكثر من 20 عامًا إلى برامج المشاريع الممولة بدلًا من الميزانية العامة، وهو ما يعني تسريحهم في حال عدم توفر تمويل للمشاريع التي يعملون عليها.

وإثر هذه القرارات، قام عدد من موظفي الأونروا في قطاع غزة بالاحتجاج في مقر الأونروا في القطاع. وفي إفادته لفريقنا، قال **«محمد أبو لبن»**، وهو أحد المعتصمين، إنه وزملاؤه في اعتصام مفتوح منذ تاريخ 25 شباط/فبراير لرفض قرار الأونروا بإنهاء عقودهم، لا سيما أنه جاء بعد وعود سابقة بتثبيتهم بشكل رسمي في الشهور الأولى من عام 2018.

وقال **«أبو لبن»** إن المحتجين يتعرضون لضغوطات من قبل إدارة وكالة الغوث، ومن ذلك منع وصول الطعام والأغطية لهم وحرمانهم من رؤية أبنائهم عبر منع دخول ذوي المعتصمين أو زملائهم إلى ساحة الاعتصام.

* موظفون وعائلاتهم يحتجون أمام مقر وكالة الأونروا بغزة

وكانت احتجاجات مشابهة حصلت في الضفة الغربية نهايات شهر كانون الثاني/ يناير الماضي، إثر قرارات للأونروا بفصل عدد من معلمي المدارس التابعة لها، وتقليل حصص بعض الأغذية والأدوية والخدمات الطبية التي تقدمها الأونروا في العيادات الصحية التي تتبع لها.

* موظفون يعتصمون داخل مقر الأونروا بغزة احتجاجاً على إنهاء عقوهم

تقليص خدمات الأونروا أو إنهاء عملها في فلسطين يعني

حرمان	2.4 مليون	لاجئاً فلسطينياً مسجلاً من الخدمات الأساسية
حرمان	314.5 ألف	طالب وطالبة من حقهم في التعليم
إغلاق	363	مدرسة تابعة للأونروا
إغلاق	65	عيادة تقدم الرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين
التأثير على	27	مخيماً وإضعاف بنيتها التحتية
إنهاء عمل	17700	هم موظفو الأونروا الدائمين

رابعاً: سوريا

يعاني الفلسطينيون اللاجئون في سوريا أشد المعاناة في ظل الحرب الدائرة هناك منذ قرابة 7 سنوات، ففضلاً عن قرابة 438 ألف لاجئ من هؤلاء ما زالوا داخل سوريا ويعانون فيها أشد المعاناة، لجأ 120 ألفاً آخرين إلى خارج سوريا في رحلة شاقة ومهينة أوصدت فيها الدول أمامهم أبوابها كونهم عديمو الجنسية - لاجئون للمرة الثانية.

ويعد الفلسطينيون في سوريا ضمن أشد الفئات تضرراً من النزاع الدائر، فبين هؤلاء الذين لا يزالون في سوريا، فإن 58% منهم تركوا بيوتهم وهم نازحون داخل سوريا (وعددهم قرابة 254 ألف)، كما أن 13% عالقون في مواقع يصعب أو يستحيل الوصول إليها، بحسب الأونروا.

وبالمجمل، يفتقر 95% من الفلسطينيين الموجودين في سوريا للأمن الغذائي، وهم بالتالي في حاجة ماسة للمساعدات الإنسانية المستمرة، فيما إن 93% يصنفون كضعفاء أو ضعفاء للغاية، ويبلغ معدل البطالة بين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا 52.2%.

وفي سنة 2018، ستحتاج الأونروا إلى حوالي 409 مليون دولار أمريكي من أجل تنفيذ خدماتها للفلسطينيين من سوريا، وهو رقم ما زالت الأونروا عاجزة عن جمعه أو حتى نصفه، وهو ما دعاها لإطلاق مناشدة قبل قرابة شهر بعد جمع 800 مليون دولار نصفها سيذهب لبرنامج الطوارئ الخاص بالأونروا في سوريا.

تقليص خدمات الأونروا أو إنهاء عملها في سوريا يعني

حرمان	618 ألف	لاجئاً فلسطينياً مسجلاً من الخدمات الأساسية
حرمان	48 ألف	طالب وطالبة من حقهم في التعليم
إغلاق	101	مدرسة تابعة للأونروا
إغلاق	26	عيادة تقدم الرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين
التأثير على	9	مخيماً وإضعاف بنيتها التحتية
إنهاء عمل	3000	هم موظفو الأونروا الدائمين

واجب الأمم المتحدة تجاه اللاجئين الفلسطينيين من منظور القانون الدولي

لم تكن وكالة «الأونروا»، التي تأسست عام 1949 بموجب القرار رقم (302) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموافقة (47) دولة وامتناع (6) دول عن التصويت، دون أي معارض للقرار، أول وكالة دولية للاجئين الفلسطينين، إنما حلت بديلا عن «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين»، التي أنشأت عام 1948 بموجب القرار (212) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجماع الأصوات كذلك.

ويتضح من هذا الإجماع الدولي على إنشاء وكالة دولية تُعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين الأهمية القانونية لهذه الوكالة، التي ارتبط وجودها منذ نشأتها بتقديم الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين إلى حين إيجاد حل عادل لقضيتهم وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، والذي يقضي بحق هؤلاء بالسماح لهم بالعودة إلى الأراضي التي هُجّروا منها إبان النزاع العربي الإسرائيلي عام 1948، وقيام دولة إسرائيل.

ويمكن النظر إلى إنهاء «الأونروا» على أنه محاولة لإنهاء حق هؤلاء بالعودة، إذ أن وجود «الأونروا» يعني استمرار التعامل والاعتراف بهؤلاء الفلسطينيين كلاجئين، وليس التعامل معهم على أنهم أصبحوا من سكان الأراضي التي هجروا إليها عبر توطينهم فيها، بما يعني إنهاء قضيتهم.

وفيما سوى اللاجئين الفلسطينيين في المناطق الخمس التي تعمل بها الأونروا (الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة)، يخضع اللاجئون الآخرون في العالم لمظلة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي أُسست على ضوء اتفاقية عام 1951 حول وضع اللاجئين، ثم أُلحق بها بروتوكول إضافي عام 1967، وحددت هذه الاتفاقية مفهوم اللاجئ وأجملت حقوقه، وأوضحت الحماية القانونية الدولية الواجب تقديمها للاجئين أو طالبي اللجوء.

وبالنظر إلى اتفاقية عام 1951، نصت المادة «1» الفقرة «د» على أن الاتفاقية

> «لا تنطبق على الأشخاص الذين يتمتعون بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فإذا توقفت هذه الحماية أو المساعدة لأي سبب دون أن يكون مصير هؤلاء الأشخاص قد سوي نهائيا طبقا لما يتصل بالأمر من القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، يصبح هؤلاء الأشخاص، بجراء ذلك، مؤهلين للتمتع بمزايا هذه الاتفاقية».

ووفقا لهذه المادة، يمكن القول إن هناك مجموعتين من اللاجئين الفلسطينيين تندرجان ضمن مجال هذه المادة، وبالتالي تستبعدان من الحماية المقررة في اتفاقية اللاجئين، وهاتان الفئتان هما:

- الفلسطينيون الذين تم ترحيلهم من فلسطين عام 1948، وأصبحوا غير قادرين على العودة إلى فلسطين، وسجلوا أنفسهم على أنهم «لاجئين فلسطينيين» لدى وكالة الأونروا بالمعنى الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الصادر في 11 كانون الأول/ديسمبر عام 1948.
- الفلسطينيون «النازحون» بالمعنى الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2252 الصادر في 4 حزيران/يونيو عام 1967، والذين نزحوا من الأراضي الفلسطينية عام 1967 إثر الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وأصبحوا غير قادرين على العودة إليها منذ ذلك الحين.

وسبب استثناء الاتفاقية لهاتين الفئتين هو كونها تتمتعان بالحماية والمساعدة من قبل وكالة تتبع للأمم المتحدة وهي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، وينبغي لهذه الحماية أن تستمر إلى أن تحل القضية الفلسطينية ويتحقق الاستقرار لهؤلاء اللاجئين، وبالتالي فإن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ليست مسؤولة عن تقديم الحماية والمساعدة للاجئين الفلسطينيين في مناطق عمل

الأونـروا، غيـر أنهـا تعمـل على تقديـم الحمايـة والمسـاعدة للاجئـي فلسـطين الذيـن هـم خـارج مناطـق عمليـات الأونـروا الخمسـة، إلا في حـال توقـف عمـل الأونـروا وإنهـاء خدماتهـا.

مـن ناحيـة أخـرى، تؤكـد القـرارات التـي صـدرت عـن الهيئتيـن السياسـيتين الرئيسـيتين التابعتيـن للأمـم المتحـدة، وهمـا «الجمعيـة العامـة» و«مجلـس الأمـن»، على المسـؤولية القانونيـة والدوليـة التـي تقـع على عاتـق هيئة الأمـم المتحدة تجـاه اللاجئين الفلسـطينيين.

فـأولاً، نشـأت قضيـة اللاجئين الفلسـطينيين ابتـداءً إثر الصـراع العربي الإسـرائيلي، وهـذا الصـراع إنمـا جـاء ابتـداءً إقـر قـرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة رقـم 181، في عـام 1947، والمعـروف بقـرار التقسـيم، والـذي قضـى بتقسـيم فلسـطين إلـى دولتيـن، عربيـة ويهوديـة. إثـر هـذا القـرار، قامـت بريطانيـا بإنهـاء دورهـا كدولـة انتـداب في فلسـطين، وتـم تأسـيس دولـة إسـرائيل، التـي قامـت حينهـا بارتـكاب العديـد مـن المآسـي بحـق الفلسـطينيين وعملـت على تهجيرهـم، مـا أدى إلـى ظهـور مشـكلة اللاجئيـن الفلسـطينيين التـي مـا زالـت مسـتمرة إلـى يومنـا هـذا.

كمـا أن التقريـر الـذي رفعـه «فولـك برنـادوت»، الوسـيط الدولـي آنـذاك، إلـى الجمعيـة العامـة في دورتهـا الثالثـة في 16/09/1948، كان قـد تضمـن مقترحـات لحـل الوضـع الـذي يـزداد سـوءا في فلسـطين، ومـن ضمـن ذلـك، مناداتـه «بضـرورة السـماح للاجئيـن الراغبيـن في العـودة إلـى بيوتهـم والعيـش بسـلام»، وأكـد على أن التسـوية لا يمكـن أن تكـون عادلـة مـا لـم يتـم الاعتـراف بحـق اللاجـئ الفلسـطيني في العـودة إلـى المـكان الـذي طـرد منـه، وهـي التوصيـات التـي انعكسـت في قـرار الجمعيـة العامـة رقـم 194، في دورتهـا التاليـة، وذلـك عبـر التأكيـد على حـق الفلسـطينيين في العـودة، وحـق التعويـض.

وفي 10/12/1969، صوتـت الجمعيـة العامـة على القـرار رقـم 2535 في الـدورة (24) بعـد مناقشـة التقريـر السـنوي لمديـر وكالـة غـوث و تشـغيل اللاجئيـن «الأونـروا»، حيـث جـاء في ديباجـة القـرار أن الجمعيـة العامـة تقـر بـأن مشـكلة اللاجئيـن الفلسـطينيين نشـأت عـن إنـكار حقوقهـم غيـر القابلـة للتصـرف، والمقـررة في ميثـاق الأمـم المتحـدة والإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان» مؤكـدة على «الحقـوق الثابتـة لشـعب فلسـطين»، وداعيـةً إلـى اسـتمرار عمـل الأونـروا وتقديـم الدعـم لهـا.

كما أكد قرار الجمعية العامة رقم 3236 الصادر في 22/11/1974 على حق اللاجئين في العودة والتعويض، حيث جاء هذا القرار للتأكيد من جديد على الحق الثابت للاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجّروا منها، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بدون تدخل خارجي.

كما تبنى مجلس الأمن العديد من القرارات حول اللاجئين الفلسطينيين، ومنها القرار رقم 242 الذي أصدره المجلس عام 1967، وأكد عليه فيما بعدة قرارات من أبرزها القرار رقم 338 لعام 1967، والذي شدّد على متطلبات بناء سلام عادل ودائم وضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ومنذ وضع القضية الفلسطينية على الجدول الثابت لأعمال مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وإفراد بند لها من ضمن 10 بنود ثابتة على جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تظهر جلياً مسؤولية الأمم المتحدة عن متابعة مسألة فلسطين، وبضمن ذلك اللاجئين، إلى حين حل النزاع بشكل كامل.

فضلاً عن ذلك، هناك عدة قرارات أصدرها مجلس الأمن بموجب الصلاحية الممنوحة له في المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة، واعتبر فيها أن الخروق الفظيعة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، بما فيها الانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئون، تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، وهو ما يدخلها ضمن الأعمال التي تتطلّب من المجلس القيام بدور فعال حيالها، بما في ذلك استخدام القوة، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

مما سبق يمكن القول إن مسؤولية الأمم المتحدة تجاه اللاجئين الفلسطينيين ستبقى قائمة إلى أن تحل مسألة فلسطين، وستظل قضية اللاجئين الفلسطينيين تشكل إحدى المعضلات الرئيسية في مسؤوليات ومهام هيئة الأمم المتحدة. وتشكل ولاية «الأونروا»، القائمة على تقديم المساعدات والحماية للاجئين الفلسطينيين، عنصرا رئيسا من عناصر مسؤولية الأمم المتحدة تجاه اللاجئين الفلسطينيين إلى أن يتم حل قضيتهم بشكل عادل.

توصيات

أمام الخطورة التي تعتور عمل وكالة الأونروا اليوم، وما لذلك من تأثير سلبي مقيت على ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون من أقسى الظروف عوزاً في ضوء استمرار حالة لجوئهم لما يصل إلى 70 عاماً، ولما قد يمثله ذلك من تهديد لا فقط لحياة ووضع هؤلاء اللاجئين، بل للأمن والسلم في المنطقة المشتعلة أصلاً بالاحتلال والحروب والنزاعات الداخلية، **فإن المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان يوصي بما يلي:**

1. المجتمع الدولي مطالب بتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين وحقوقهم، وبضمن ذلك حماية وكالة الأونروا وتقديم الدعم القانوني والمادي والمعنوي اللازم لها.
2. دول العالم قاطبة، ولا سيما الدول المتقدمة، مطالبة بتقديم الدعم المادي الفوري للأونروابما يسد حاجتها وتكاليف برامجها الإنسانية والتشغيلية.
3. المؤسسات و الهيئات الدولية مطالبة بتوحيد جهودها وتنظيمها لرفد الأونروا ومواجهة سياسات تقليص الدعم المالي المقدم لها والتنصل من المسؤولية حيالها.
4. المجتمع الدولي مطالب بإصدار قرار يعنى بضمان توفير الموارد المالية الكافية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» بشكل ثابت عبر تخصيص ميزانية لها ضمن موازنة الأمم المتحدة، وليس الاعتماد على التبرعات الطوعية للدول.
5. إسرائيل مطالبة بالعمل على تنفيذ القرارا الدولية عبر السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم، وإنهاء احتلالها طويل الأمد للأراضي الفلسطينية.

EURO-MEDITERRANEAN
Human Rights Monitor

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

Maison des Associations Rue
des Savoises 15 CH-1205
Genève
جنيف – سويسرا

info@euromedmonitor.org

www.euromedmonitor.org